الدعائم السياحية وآفاق بعث التنمية المحلية في الجزائر

– ولاية ميلة نموذجا–

د. عـــقـــون شـــراف، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف .ميلة

ملخص:

تلعب السياحة دورا هاما في اقتصاديات الدول التي اتخذت وسائل لتطوير وترقية القطاع السياحي الذي يسهم في التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية، وقد عرفت البلدان المتطورة أهمية هذا القطاع فركزت على تنميته وجعله من أولوياتها الملحة وخططها المستقبلية، لتصبح السياحة ضرورة وجب الاهتمام بها والعمل على تطويرها لتساهم في بعث التنمية المحلية من خلال مساهمتها في زيادة الناتج الوطني وجلب العملة الصعبة، فضلا على مساهمتها في القضاء على البطالة .

الكلمات المفتاحية: السياحة، الدعائم السياحية، التنمية المحلية، ولاية ميلة.

Summary :

Tourism plays an important role in the economies of the countries, which means taken for the development and promotion of the tourism sector, which contributes to the economic development and local development, has advanced countries knew the importance of this sector focused on development and made him one of the urgent priorities and plans for the future, to become a tourism We shall need attention and work to develop them to contribute to the revival of local development through its contribution to the increase in national output and bring in hard currency, as well as its contribution to the elimination of unemployment.

Key words: tourism, pillars of tourism, local development, Mila Province.

المقدمة:

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي ومورداً مهما لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات

مع مجمل الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التعليمية، إذ لم تعد السياحة مجرد انتقال الأفراد من بلد إلى آخر، بل هي ظاهرة إنسانية وحاجة اجتماعية أساسية في ضوء تغير ظروف الحياة لذلك تسعى جميع دول العالم إلى رفع مستواها الاقتصادي والذي بدوره يؤثر ايجابيا على جميع القطاعات الأخرى.

والجزائر لأسباب تاريخية وطبيعية تمتلك مقومات كافية لا يمكن إغفالها في مجال القطاع السياحي،و استغلال هذه المقومات بالشكل الصحيح سيزيد الدخل المتأتي من هذا القطاع، وسيساهم بطريقة مباشرة و غير مباشر في دعم التنمية المحلية، خاصة وأن الدخل السياحي هو أحد مصادر الدخل غير القابلة للنضوب مقارنة مع الدخل المتأتي من النفط أو مع الدخل المتأتي من قطاعات تعتمد على الظروف المناخية المتذبذبة كالقطاع الزراعي، وولاية ميلة احدى ولايات الشمال الشرقي بالجزائر ذات ميزات سياحية عديدة مما يستوجب التعرف على مواردها ومخزوناتها الطبيعية والأثرية والمقومات المادية السياحية بها ومحاولة استغلالها واستثمارها في هذا الميدان ،لذلك قمنا بطرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يمكن تحقيق التنمية المحلية في ولاية ميلة من خلال الاعتماد على دعائمها السياحية؟

ومن أجل الاجابة عليه فقد حاولنا تقسيم هذه المداخلة الى النقاط التالية:

أولا :الدعائم السياحية في ولاية ميلة؛

ثانيا:معوقات ومشاكل التنمية المحلية والتنمية السياحية ؛

ثالثا:الحلول المقترحة لتحقيق التنمية المحلية.

أولا– الدعائم السياحية في ولاية ميلة :

تتميز ولاية ميلة بفضاء جغرافي متنوع ومناخ يختلف باختلاف تضاريسها وهي ولاية غنية بمواردها السياحية حيث تسمح لها بتوفير العديد من المنتجات السياحية التي قد تساهم في تنمية المنطقة وتطوير اقتصادها، وفيما يلي أهم هذه الموارد أو الدعائم السياحية:

1– موقع ولاية ميلة:

للموقع اهمية كبيرة في ترقية كل منطقة وتوسعها وتطورها سياحيا والارتقاء بها الى مستوى يرضي طلبات و اذواق السياح، تبلغ مساحتها 3405.8 كلم^2 أي بنسبة 0.2 %من إجمالي مساحة الجزائر ككل تقع ولاية ميلة في الشرق الجزائري غير بعيدة عن البحر يحدها من الشرق

قسنطينة التي تبعد عنها بنحو 56 كلم ، ومن الغرب ولاية سطيف، ومن الشمال ولاية جيجل، ومن الشمال الشرقي ولاية سكيكدة، ومن الجنوب باتنة، ومن الجنوب الشرقي ولاية أم البواقي[1] .

وتقع مدينة ميلة في منطقة جبلية محصنة وعرة ومنعزلة وهذا ما جعلها محصنة طبيعيا، وهكذا فهي تعد من المراكز العسكرية الرومانية الهامة في إقليم كتامة بالإضافة إلى حصانتها الطبيعية فلقد حصنت المدينة بنظام دفاعي يتمثل في إقامة العديد من الحصون ، بفضل الجبال التي تقع بالقرب من ميلة مثل جبل النصل الذي سمي بجبل " بني زيدوي".

إضافة إلى ذلك ظلت ميلة إحدى المحطات الأساسية في الطريق بين سيرتا وسطيف وبذلك فقد ارتبط تاريخها بهاتين المدينتين، ولعل أهميتها الإستراتيجية تكمن في مراقبتها للمعالم المؤدية إلى منطقة جيجل والقل ومع إشرافها على المناطق الجبلية حول وادي الرمال، كما كانت ولزمن طويل إحدى أطراف الكونفدرالية السرتية[2].

2- المعطيات الجغرافية والطبيعية و المائية:

تتربع ميلة على مساحة متنوعة التضاريس والمناخ من شمالها الى جنوبها ومن شرقها إلى غربها حيث تتميز بيئتها الطبيعية بعدم التجانس، ويمكن ذكر تضاريسها ومناخها فيما يلي :

2-1-التضاريس :تنقسم تضاريس ولاية ميلة إلى ثلاث مناطق مختلفة نذكرها فيما يلي[3]:

-منطقة جبلية في الشمال: تتكون هذه المنطقة من سلسلة متتالية من الجبال (السلسلة الجبلية التلية) موزعة على مناطق بلديات كل من حمالة، الشيقارة، ترعي باينان، أعميرة أراس، تسالة لمطاعي، مينار زارزة وتسدان حدادة ومن أهم القمم الجبلية في هذه المنطقة ما يلي: جبل تامزقيدة 1600 م، جبل مسيد عيشة 1400 م ، جبل زواغة 1300 م، جبل بوعرفون 1300 م .

-منطقة الهضاب والسهول الداخلية :تتكون هذه المنطقة من الجهة الوسطى لسلسة الهضاب التلية الجنوبية التي تغطي كامل مساحة دوائر كل من فرجيوة، وادي النجاء، وبلدية القرارم قوقة وتتشكل من :

- السهول الداخلية المجاورة للجبال الواقعة بمنطقة فرجيوة ووادي النجاء بمتوسط ارتفاع 400 م .

- الهضاب الواقعة بشرق الولاية والمحادية من الشمال لمنطقة الجبال.

– في الجنوب هناك منطقة الهضاب العليا المكونة لسلسلة جبلية غير منتظمة.

– منطقة السهول العالية التي تشكل في الشمال الغربي للولاية امتدادا للسلسة التلية توجد في كل من فرجيوة، واد النجاء وتمتد حتى بلدية دراجي بوصلاح وكذلك منطقة سيدي خليفة وعين التين.

– سلسلة بلدية ميلة تتكون من مجموعة من الهضاب المنخفضة (من500 إلى 600م ارتفاع)، وبعض الجبال المتناثرة كجبل لكحل، جبل بوشارف، جبل واكسين، و سلسلة جبال بلدية أحمد راشدي .

–منطقة الهضاب العليا الجنوبية :تتميز بمنحدرات سهلة نوعا ما (أقل من 12.5%) والتي تغطي تقريبا كامل تراب دائرة شلغوم العيد والهضاب الشاسعة المشهورة بزراعة الحبوب لكل من دائرة تاجنانت ودائرة التلاغمة يتراوح متوسط ارتفاع هذه الهضاب ما بين 800 و900 م، كما تشمل المنطقة عدة سلاسل جبلية منعزلة أهمها[4]: كاف لبيض 1408م، جبل لحمام 1237م، جبل تاريولت 1285 م، جبل قروز 1187 م،كاف إيسراين 1276 م، جبل مزيوت 1127 م، جبل غزور 1271 م، جبل تركية 1066 م .

2–2– المناخ :

مناخ مدينة ميلة مناخ شبه قاري ، يتميز بالجفاف صيفا والبرودة شتاء وبمدى حراري كبير، حيث تتراوح كمية التساقط فيها مابين 600 إلى 900 ملم في المناطق الجبلية ومن 400 إلى 600 ملم في المناطق الوسطى و350 ملم في المناطق الجنوبية، ودرجة حرارة الدنيا تصل في شهر جانفي إلى تحت الصفر، أما أقصى درجة حرارة فسجلت في شهر جويلية و أوت إلى حوالي 45°، أما المتوسط السنوي فهو 20.3°، تهب عليها الرياح الشمالية الغربية والشمالية الشرقية وهي متوسطة الهبوب حيث أن الأولى تهب في فصل الشتاء من شهر نوفمبر إلى شهر جوان، أما الثانية فتهب في فصل الصيف من جويلية إلى أكتوبر بالإضافة إلى الرياح الجنوبية[5].

2–3– الهيدروغرافيا او الموارد المائية :

مصادر الولاية المائية تتمثل في امتلاكها لأكبر سد في الجزائر وثاني أكبر سد في إفريقيا و هو سد بني هارون الذي يعد الركيزة الأساسية للولاية، إذ يتربع على مساحة تقدر ب 1000 هكتار

يحد العديد من بلديات ميلة (القرارم قوقة ، سيدي مروان ، زغاية ، ميلة ، ترعي باينان ، حمالة ، عميرة آراس، وادي النجاء، بني حميدان).

ولقد بلغت طاقة التخزين للسد بحوالي (960 مليون متر مكعب) و يضمن تزويدا بالمياه يقدر بـــ425 مليون متر مكعب في السنة، انجز السد من الاسمنت المتماسك الملفوف ويبقى أهم الانجازات التي انجزتها الجزائر منذ استقلالها حيث استغرق إنجازه 30 سنة و أنجزته الشركة الاسبانية دراغادوس واستهلك مبلغ 4 مليارات دولار أمريكي، ويمثل هذا السد الحلقة الأساسية لمشروع التحويل الذي يعد نقطة وصل لإيصال 310 ملايين متر مكعب سنويا أي 150 لتر لكل مواطن يوميا على أدنى تقدير، وتستفيد منه أيضا المناطق المجاورة لولاية ميلة أي ست ولايات : ميلة ، خنشلة ، باتنة ، أم البواقي، قسنطينة، جيجل (منطقة الميلية)، أي ما يعادل أكثر من 5 ملايين نسمة، ولتلبية احتياجات الري (194 مليون متر مكعب في السنة) في المناطق الزراعية التي تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف هكتار، ومن المنتظر أن يرفع السد طاقة التخزين من المياه السطحية في الجزائر من 5 مليارات متر مكعب إلى 6 مليارات متر مكعب.

إضافة إلى وديان متواجدة بمناطق مختلفة بالولاية المتمثلة في وادي النجاء، الواد الكبير، واد الرمال، واد محاريا، واد العثمانية، و فيما يلي جدول يوضح أهم المنابع الحموية بالولاية :

جدول رقم 01 : أهم المنابع الحموية بالولاية

الرقم	تسمية المؤسسة الحموية	البلدية	نوعية الهياكل وكيفية الإستغلال (عصري أوتقليدي)	نسبة تدفق المياه	نوعية العلاج و الاختصاصات
01	حمام بني هارون	بلدية حمالة	تقليدي- حصل على عقد امتياز المنبع –	46 ل/ثا	الأمراض الجلدية والمفاصل
02	حمام أولاد بوحامة	بلدية ميلة	في طور عصرنته – حصل على عقد امتياز المنبع-	1.41 ل/ثا	=
30	حمام(أولاد عاشور)	العياضي بارباس	تقليدي- يؤجر لأحد الخواص من قبل بلدية العياضي برباس –	7.5 ل/ثا	=
40	حمام بني قشة	يحي بني قشة	تقليدي- حصل على عقد امتياز المنبع-	2 ل/ثا	=

50	حمام مشتة السمارة	التلاغمة	تقليدي- حصل على عقد امتياز المنبع -	5.7 ل/ثا	=
60	حمام التلاغمة	التلاغمة	تقليدي- حصل على عقد امتياز المنبع-	10 ل/ثا	=
07	حمام الصفصاف	التلاغمة	تقليدي- حصل على عقد امتياز المنبع-	10 ل/ثا	=
08	حمام الاخوة شاوش	التلاغمة	تقليدي- حصل على عقد امتياز المنبع-	10 ل/ثا	=
09	حمام اولاد جالي	التلاغمة	تقليدي- حصل على عقد امتياز المنبع-	10 ل/ثا	=
10	حمام التوامة	عين الملوك	تقليدي- حصل على عقد امتياز المنبع-	08 ل/ثا	=
11	حمام الشفاء	واد العثمانية	تقليدي- ملف طلب الامتياز بالوزارة-	16 ل/ثا	=

المصدر : مديرية السياحة لولاية ميلة .

حيث تتوفر ولاية ميلة على أكثر من 14 منبع حموي موزعة على كامل تراب الولاية ثلاثة (03) منها غير مستغلة، و تتميز بخصائص علاجية و استشفائية هائلة (معالجة الأمراض الجلدية والمفاصل والكسور...الخ) .

3- المعطيات الديموغرافية :

انبثقت ولاية ميلة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 وتتكون من 13 دائرة و32 بلدية، حيث يقدر عدد سكانها بحوالي 700 ألف نسمة بكثافة سكانية تبلغ 204.14نسمة/كم^2 . [6]

يتوزع سكان ولاية ميلة على 32 بلدية بأعداد متفاوتة لكلا الجنسين وإذ توضح إحصائيات 2012/12/31 توزيع السكان عبر البلديات ففي بلدية ميلة 72237 نسمة وفي بلدية فرجيوة بـــ 53335 نسمة وببلدية شلغوم العيد تقدر بـــ 90530 نسمة [7].

تقسيم السكان حسب الأجناس والأعمار في ولاية ميلة تتميز بارتفاع العدد الاجمالي للذكور عن الإناث حيث يقدر عدد الذكور في الولاية بـــ 414850 نسمة و عدد الإناث بـــ407938 نسمة سنة 2012 كما أن العمر الغالب هو الذي يتراوح بين 15 و24 سنة أي أن مجتمع ولاية

ميلة شبابي نوعا ما، كما أن عدد السكان في المناطق الحضرية يفوق عدد السكان في الأرياف إذ يقدر في المناطق الحضرية بـــ552832 نسمة و في الريف بـــ 269956 نسمة، هذا يعني تمركز السكان في المناطق الحضرية[8].

4- الموارد التاريخية لولاية ميلة :

تعتبر ولاية ميلة همزة وصل ومحطة لعدة حضارات متعاقبة و الشاهد على ذلك المصادر التاريخية التي ذكرها المؤرخون من الآثار العريقة ففيها آثار بيزنطية، رومانية، وإسلامية تتربع على جميع أنحاء الولاية، ولقد اختلفت أسماءها باختلافها ومن هذه الأسماء: ميلاف، ميلوفيثانيا، ميلويوم، ميلوين، ميديوس، ميلاف، وميلة، وعندما فتحها العرب المسلمون أطلقوا عليها إسم "ملاح" غير أنهم فضلوا إسمها القديم "ميلة"، وهو تحريف للإسم البونيقي "ميلاف" أو تعريب له وحولوها إلى مدينة إسلامية مع تحريف بسيط حتى يسهل لهم نطقها، ومن الآثار التي تتميز بها نذكر ما يلي:

– **آبار أغلاد** :وهما بئرين رومانيين تفصل بينهما مسافة تقدر بحوالي 1500 م، يقع البئرين بمنطقة أغلاد على بعد حوالي 15 كلم ببلدية المشيرة و 2 كلم جنوب غرب الموقع الأثري لبوتخماثن وسط أراضي فلاحية مكشوفة، وهما ملك خاص لعائلة بن رقيق وعائلة بن كموخ، وهما يرجعان للفترة الرومانية، يتميزان بطابع معماري جميل يعكس الدوق الرفيع للمهندس الروماني[9].

إضافة إلى المساحات الخضراء حيث تعتبر ميلة من أغنى الولايات تمتعا بالمساحات الخضراء، حيث تقدر المساحة الغابية فيها بـــ33670 هكتار وهي متنوعة بغابات البلوط بكل أصنافها (بلوط الفلين، بلوط الزان، البلوط الأخضر)[10].

– **مسجد أبي مهاجر دينار والمعروف بمسجد سيدي غانم**: يقع المسجد في الجهة الشرقية لمدينة ميلة القديمة، ويعرف هذا المكان على أنه ثاني مسجد بالمغرب والأول في الجزائر، قام بتأسيسه القائد أبو مهاجر دينار المصري الأصل أثناء إقامته بمدينة ميلة (59هـــ - 679م)، يوجد به مدخل رئيسي يؤدي إلى فناءات صغيرة المساحة و بيت الصلاة مستطيلة الشكل أقيمت عليها عدة حفريات منذ سنة 1968 والمحراب لم يتبق منه سوى أثر في الأرض على شكل نصف دائري[11].

– **قصر الآغا (جنان الحاكم)** :يقع جنان الحاكم في مركز مدينة فرجيوة التابعة لولاية ميلة يحده من الشرق دار البلدية و من الغرب بيت الشباب، شكل القصر العام مستطيل يظهر منه واجهتان الرئيسية تقع في الجهة الشرقية و بها المدخل الرئيس ، أما الواجهة الثانية فيظهر باب موصد حاليا

، يظهر في الطابق العلوي سور جزءه الأوسط بارز إلى الخارج قليلا يشبه الشرفة هذا بالإضافة إلى الحديقة التي تتقدم الواجهة الشرقية الرئيسية للقصر بها نافورة ماء ،و يحتوي الطابق الأرضي على تسعة حجرات مستطيلة الشكل و الطابق العلوي على ستة غرف إضافة إلى المرافق المعيشية مفتوحة على الأروقة الثلاث للطابق ، إضافة إلى مرافق أخرى كالمطبخ و المدافئ .

–**معبد جنان الملو**[12]: هو تمثال كبير من الرخام الأبيض كتلة واحدة ، يقع هذا الأثر التاريخي في مدينة ميلة، ارتفاعه الكلي 2.94م أما الشخصية المجسدة فارتفاعها 2.34 م وعرضها 1.39 م، اختلفت الآراء حول هوية التمثال فتعددت الأقوال والنظريات، ولكن الاعتقاد السائد حوله أنه يعود إلى آلهة وثنية محلية أو يمثل شخصية آلهة أنثوية ويعتقد أنها تمثل الآلهة الأم، و قد رجح بين أن يكون التمثال يجسد شخصية الآلهة كايلستين أو الآلهة سيبال.

– **العين الرومانية أو عين البلد**: تقع العين الرومانية داخل أسوار المدينة البيزنطية بميلة القديمة، كانت تسمى في القرن العاشر الميلادي بعين أبي السباع، أما حاليا فيطلق عليها تسمية عين البلد و هي تزود المدينة بالمياه بمعدل تدفق دائم يقدر بـــ 20 لتر في الثانية ، يحدها من الشمال السور البيزنطي و يرتفع هذا الأخير عن المنبع بحوالي أربعة عشر مترا ، أما من الجهة الجنوبية فيحدها الممر المؤدي لشارع باب البلد المدخل الرئيسي للمدينة ، أما شرقا و غربا فتحدها بنايات ومنازل إسلامية[13].

– **عين تامدة** : وسميت أيضا Castelum zugel أبو شارف، وتقع في دائرة أحمد راشدي بميلة، وهي موقع أثري مهم يقع جنوب مشتة تامدة يحتوي على الكثير من المجموعات الأثرية أهمها مدينة رومانية ،و تضم الكثير من المعالم غير الواضحة أهمها مذبح منحوت في الصخر تتقدمه بناية مربعة الشكل، كما تحتوي على مقبرة رومانية بها عدد من الكتابات اللاتينية.

– **فسيفساء عين زروق**[14]: تقع الفسيفساء بمشتة سيدي زروق زرامنة على بعد 3 كلم غرب بلدية الرواشد، وهي عبارة عن ثلاثة لوحات فسيفسائية واحدة مشخصة بصور آدمية وحيوانية وإثنان زخرفها نباتية وهندسية متمثلة فيما يلي:

*__اللوحة الفسيفسائية رقم 01__: لوحة غير كاملة مشهدها الرئيسي متكون من تمثيل الحصانين وشخصين مع كتابة باللاتينية (ARISTOBO/LUS).

***اللوحة الفسيفسائية رقم 02**: لوحة فسيفسائية هندسية ونباتية كاملة يتكون مشهدها الرئيسي من مربعات مملوءة بأشكال هندسية تمثل أمواج ومعينات، تتخللها أربعة أزهار السوسن .

***اللوحة الفسيفسائية رقم 03**: ذات محارة كاملة يتكون مشهدها الرئيسي من جزأين جزئها العلوي عبارة عن محارة حافتها تمثل أمواج ، و الجزء السفلي يتكون من أشكال هندسية، معينات تتخللها أزهار السوسن اثنان منها محور وأزهار بثمان بتيلات .

– **مشتة البعالة** : تقع مشتة البعالة على بعد حوالي 3 كلم غرب منطقة بومالك ببلدية واد العثمانية ولاية ميلة و هي مجموعة من الآثار الرومانية الهامة منحوتة في الصخور ، وتتكون مشتة البعالة من أربعة أقسام :

- **القسم الأول** : يقع شمال غرب المشتة تقريبا على الهضبة حيث نلاحظ اثني عشر ثقب منحوتة على طول الصخر ، قطرها حوالي 20 سم .
- **القسم الثاني**: يتكون من حوضين للسباحة منحوتين في الصخر أمامه غرفة مستطيلة مبلطة بفسيفساء لا تزال بعض الآثار منها .
- **القسم الثالث**: وبنفس المخطط المحاذي لأحواض السبحة و عند بداية الصخر المتكون من الحجارة الصلبة .
- **القسم الرابع**: هي مماثلة للقسم الثالث والثاني ولكن على الضفة الأخرى من الواد توجد منصة دائرية مدخلها الرئيسي عبارة عن مدخنة فوقها يوجد سرداب يقود إلى العديد من الغرف المنحوتة داخل الجبل .

– **السور البيزنطي** :يقع السور البزنطي بميلة القديمة وهو عبارة عن مبنى عسكري بيزنطي يحيط بالمدينة القديمة بني سنة 540.539 م على يد القائد سولومون في عهد الامبراطور جوستنيان وهو سور قوي يحيط بالمدينة القديمة ، بني السور بالحجارة الضخمة التي جمعت من المباني الرومانية المجاورة وللسور البيزنطي اهمية تاريخية وأثرية بالغة اذ يمثل نموذجا حيا للبناء العسكري في العهد القديم لعب دورا بارزا في حماية المدينة القديمة بعد الفتح الاسلامي وكذا الفترات اللاحقة الى غاية دخول الاستعمار الفرنسي للمدينة سنة 1837 م أين اتخذ من الناحية الغربية منه ثكنة عسكرية لجنوده[15].

– **الزوايا** :وتتمثل في ثلاث زوايا وهي:

***الزاوية الحنصلية** :تقع في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة ميلة، تبعد عن باب البلد بحوالي 100 م .

***الزاوية الرحمانية** :تقع في الجهة الجنوبية الشرقية لمدينة ميلة، شرق مسجد أبو مهاجر دينار، تأسست الزاوية سنة 1806 م من طرف الحاج محمد بن قادة وسميت بهذا الاسم نسبة إلى مؤسس الطريقة الرحمانية محمد بن عبد الرحمان الأزهري ،وتضم الزاوية ضريح به تابوتان خشبيان[16] :

- التابوت الأول : للسيد الخواجة بن إبراهيم المتوفى 15 ذي القعدة 1305هـ .
- التابوت الثاني : للولي الصالح علي القمري المتوفى 02 جمادى 1285هـ .

***الزاوية الحملاوية** :

أسست الزاوية الحملاوية من طرف الشيخ "علي بن خليفة الحملاوي" أحمد أبرز أبناء الأسرة الحملاوية، حيث قدمت هذه الأسرة من مدينة تازة المغربية وحطت رحالها بمنطقة "بوقولة" بدائرة شلغوم العيد وذلك في القرن التاسع عشر الهجري (9هـ) أي القرن 15 م، فقد شيدت الأسرة في بوفولة زاوية لتعليم القرآن وعلوم الشريعة"[17]،كما كان للزاوية دورا كبيرا في مساهمتها المتواصلة في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وتخرج من الزاوية عدد كبير من العلماء والصلاح وحملة القرآن ونخبة من الإطارات في كل المجالات العلمية والتربوية والإدارية والسياسية احتلت مناصب سامية في الدولة الجزائرية منهم: عبد المجيد الشافعي، العربي سعدوني، تركي رابح، سليمان بشتون، هواري بومدين (محمد بوخروبة) ...الخ.

5- الهياكل السياحية :

تعد المؤهلات الطبيعية والأثرية والتاريخية قطب مستهدف وجاذب للسياح إضافة الى خلق محيط ملائم يشد السائح اليه ومن اهم الهياكل المتواجدة بالولاية نذكر:

5-1- المشاريع المستغلة والمنجزة :

حيث تتوفر على عدة وكالات وفنادق متخصصة في مجال السياحة منها :

5-1-1- الوكالات السياحية المتواجدة بولاية ميلة :

حيث تضم سبعة وكالات سياحية نلخصها في الجدول التالي :

جدول رقم 2 : الوكالات السياحية المتواجدة بولاية ميلة

الرقم	اسم الوكـــالـــــة	صاحب الوكالـــة	العنـــــــــوان	الهاتف و الفاكـــس
01	دحماني سفريات وخدمات	دحماني عز الدين	حي سيدي بويحي ـــ ميلـــة	031.57.38.84
02	تيديس للسياحة والسفـــر	بن سلمى أحمد	52 شارع لهوي عبد الرحمان تاجنانت ـــ	031.52.27.86
03	وكالة مديحة للسياحة والسفر	بن زرافة حسين	21 شارع بن التونسي– ميلـــة –	031.57.74.50 031.57.30.44
04	وكالة سيفاتي للسياحة والسفر	شريفي محمد يزيد	03 حي بن صالح – ميلـــة –	031.57.52.84
05	وكالة زاوي للسياحـــة والسفر	زاوي عبد اللطيف	– بلدية وادي النجاء –	031.56.73.28
06	فرع وكالة موندیـــال تور	بن موناح عمار	حي حريش علي – بلدية فرجيوة –	031.59.51.73
07	وكالة غاليـــة تـــور	بن فاضل نور الدين	حي زيغود يوسف– شلغوم العيد–	031.53.76.81

المصدر : مديرية السياحة لولاية ميلة .

نلاحظ أن الولاية تضم سبع وكالات إذ يعتبر عددها قليل غير كافي لتلبية الاحتياجات كما انها تتمركز في بعض البلديات فقط حيث توجد ببلدية ميلة ثلاث وكالات والأربعة الباقية تتواجد في كل من تاجنانت وفرجيوة وشلغوم العيد ووادي النجاء .

5-1-2- الفنادق المستغلة الموجودة بولاية ميلة :

يوجد على مستوى ولاية ميلة 5 فنادق بقدرة ايواء اجمالية تقدر بـــ 232 سرير و 108 غرفة ولقد ساهمت هذه الفنادق بتوفير العديد من مناصب الشغل وتوفير الخدمات وهي :فندق السلام عدد الغرف 60غرفة و عدد الأسرة 38سرير يقع بحي 500 مسكن ميلة ،فندق الرمال

عدد الغرف 40 غرفة و عدد الأسرة 80 سرير يقع على الطريق الوطني رقم:05- شلغوم العيد- ،نزل سيدس بوزيد عدد الغرف 10، وعدد الأسرة 24سرير يقع على الطريق الوطني رقم : 05- شلغوم العيد-، فندق المبـــروك عدد الغرف 10وعدد الأسرة35 يقع بشارع المحطة – تاجنانت –، فندق السفيـــــر عدد الغرف 10و عدد الأسرة25 يقع على الطريق الوطني رقم : 05- شلغوم العيد –، لكنها تتصف بقلة تواجدها في الولاية كما انها غير مصنفة وفي حاجة الى تطوير وتوسيع وزيادة في عدد الغرف والأسرة[18] .

5-2- المشاريع السياحية في طور الانجاز :

تتوقع الولاية انجاز مشاريع سياحية جديدة ومستقبلية اضافة الى مشاريع معتمدة وغير منطلقة ،وهي عبارة عن فنادق ونزل على وشك الانجاز والاستغلال وهي فندق خلاف ب**عدد أسرة** 90 على الطريق الوطني رقم 05 شلغوم العيد نسبة الانجاز85 % ، فندق يحيى مبروك بعدد أسرة 65 سرير يقع بفرجيوة نسبة الانجاز 65 % ،حاج عزام رشيد تهيئة نزل 34 سرير على الطريق الوطني رقم 05 تاجنانت بلغت نسبة الاشغال حوالي 90 % ، نزل بوالصوف عمار ابن رابح بعدد أسرة 19 سرير على طريق بلدية زغاية نسبة الانجاز 60 % ، فندق مجذوب عبد الحميد و الطيب بعدد أسرة 45 سرير ببلدية القرارم قوقة نسبة الانجاز60 % ، فندق بن اعميرة فرحات ب120 سرير بميلة نسبة الانجاز بلغت5 % تحصل على رخصة البناء، وهي مشاريع على وشك الانتهاء وبداية استغلالها في هذا القطاع[19].

5-3- المشاريع السياحية الغير منطلقة :

وهي عبارة عن جمعيات ينوي القطاع انجازها وهي : جمعية سياحة الشباب الحي الإداري بلدية ميلة ، جمعية ميلاف السياحيـــة بحي26 سيدي بويحيى، جمعية سيدي محرز للسياحة والترفيه بلدية عين البيضاء حريش ، وهي جمعيات قدم لها التصريح بالانجاز، هذا بالإضافة إلى مواقع سياحية أخرى يجري ترميمها والمتمثلة في المسجد الكبير مبارك الميلي، حمام أولاد بوحامة، مقابر مسيحية، الزاوية الرحمانية، السجن الأحمر بفرجيوة، آثار رومانية ببلدية بني قشة، زاوية دار الشيخ سيدي خليفة حيث تحتوي على أكثر من 600 مخطوطة، جسر وادي الديب بالقرارم قوقة يمتد فوق سد بني هارون، مركز تعذيب الاحتلال إبان حرب التحرير إضافة إلى بعث بعض الصناعات التقليدية التي تشتهر بها منها صناعة الفخار والنحاس والألبسة التقليدية [20].

6-البرنامج التنموي بالولاية:

تتطلع مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ميلة إلى تجسيد برنامج تنموي كبير و متنوع لقطاع السياحة بالولاية يتمثل أساسا في الوقوف على توجهات التنمية المحلية في ولاية ميلة من خلال البرامج القطاعية والمخططات البلدية للتنمية اللذان يعتبران الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية بالإضافة إلى برنامج الانعاش الاقتصادي وهو من البرامج المرافقة للإصلاحات، حيث يعتبر البرنامج القطاعي الغير ممركز بحق رافعة هامة للتنمية المحلية و هو البرنامج القادر على الاستجابة لطموحات مجموعة من البلديات دفعة واحدة، ويجب أن يتماشى المخطط ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الاقتصادية .

كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، وتنمية الموارد البشرية، وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع الأنشطة عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية(زرنوح 2006 م)،كما تم تسجيل عملية دراسة وانجاز محطات مناخية للراحة والترفيه في المواقع المرتفعة والغابية مثل[21]، منطقة تسدان حدادة بالمكان المسمى " طريق الشوارفة "، بلدية باينان " منطقة المراقد" ، بلدية تسالة لمطاعي (بإحدى المرتفعات الغابية للبلدية"، غابة سيدي إدريس أو كاف بونفجة بجبل سيدي إدريس ببلدية القرارم قوقة، هذا بالإضافة إلى:

- دراسة وانجاز التهيئة للمنابع الحموية غير المستغلة قصد الاستثمار بها مستقبلا وهي :منبع قردة ببلدية تيرقنت ، منبع أولاد الغول تسالة المطاعي، منبع بوعربية ببلدية فرجيوة، منبع أولاد عاشور ببلدية العياضي بارباس .
- تسجيل عملية انجاز التهيئة للمنطقة الحموية "مشتة السمارة" ببلدية التلاغمة أين توجد خمس حمامات معدنية.
- تسجيل عملية دراسة وانجاز سوق للصناعات التقليدية بمحيط المدينة القديمة بواسطة تجهيزات خفيفة.
- تسجيل عملية دراسة و انجاز محلات لبيع المنتجات التقليدية بمنطقة بني هارون .

- **تهيئة مناطق التوسع السياحي:**

منطقة التوسع السياحي هي كل منطقة ذات خصائص طبيعية وثقافية وبشرية خاصة بالسياحة و تسمح بإنشاء بنى تحتية سياحية و تستعمل للتنمية السياحية ، وهناك بعض مناطق التوسع السياحي تتماشى والمؤهلات السياحية والطبيعية التي تتميز بها الولاية وهي: بني هارون، تسدان ، بني قشة ، تاجنانت وتلاغمة، ولكن العائق الأساسي للتنمية السياحية بها هو غياب التصريف القانوني لمناطق التوسع السياحي كم تم تسجيل ثلاث مناطق للتوسع السياحي على الأقل بكل من بلدية تسعدان حدادة ، بلدية باينان وبلدية تسالة المطاعي[22].

ثانيا– عوائق ومشاكل التنمية المحلية و التنمية السياحية:

تواجه عملية التنمية المحلية و التنمية السياحية في ولاية ميلة و باقي الولايات الجزائرية عدة مشاكل و عوائق تقف أمامها و بالتالي عدم القدرة على انجاحها و يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1– عوائق التنمية المحلية: هي عقبات متنوعة ومتباينة فمنها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي نوجزها بصورة مختصرة كالآتي[23]:

1–1– المعوقات الاقتصادية: إن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية في الولاية هو مشكل التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية لأنها تقتصر فقط على تعدد الضرائب والرسوم وصعوبة تحصيلها بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة مقارنة بتعدد وتنوع النفقات، وكذا النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع الى الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلى مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من ارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الاجتماعية وما نجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها ووجود التجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية.

1–2– المعوقات والاجتماعية: وهي متنوعة منها الزيادة السكانية التي تعتبر من أهم المعوقات لأنها تؤدي إلى نقص متوسط الدخل الفردي، باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، كما تتأثر الخدمات المقدمة للسكان في المجتمع كالخدمات الصحية، توفير المياه الصالحة للشرب، وسائل النقل، الاتصالات والكهرباء...الخ) خاصة مع زيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدماتية، وهو ما يؤثر

على تنمية المجتمع المحلي، وهذا يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وبخاصة المجتمع المحلي، مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية.

ومن المعوقات نجد أيضا مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة حيث أنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات.

ومن المعوقات الاجتماعية أيضا النظم الاجتماعية السائدة، والعادات والتقاليد، والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، لأن بعض الفئات فيها تقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات.

1-3-المعوقات الإدارية: وتتمثل هذه المعوقات في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة ، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة وسوء تسيير الموارد البشرية ، أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير محليا وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية ،ويعود ذلك بالأساس لعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية.

1-4- المعوقات السياسية :تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، حيث تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها، بسبب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية، وتمركز القوة السياسية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع

السلطة توزيعا عادلا بينهم وغياب التداول السلمي على السلطة، وضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراده تتيح ولاشك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس ، بالإضافة الى الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس،مما أدى إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي فيها ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية.

2- مشاكل التنمية السياحية:

تتعدد مشاكل قطاع السياحة في الجزائر مما أدى إلى تأخره بسبب جملة من المشاكل نذكر أهمها فيما يلي[24]:

2-1-سوء توجيه الاستثمارات في القطاع السياحي: إن عدم اتضاح الإستراتيجية المتبعة من أجل تنشيط السياحة، أدت إلى التمهل في اختيار المشاريع المناسبة وأيضا إلى ارتفاع تكاليفها و طول فترة إنجازها، كما أن شركات الاستثمار الوطنية الأجنبية ترفض الدخول في مشاريع تنموية واستغلال أماكن سياحية وتطوير الخدمات بها وإنما تركز على المشاريع البسيطة هذا الضعف يؤدي الى ضعف رؤوس أموال المستثمرين الجزائريين أما عن الأجانب فيجتنبون ذلك بسبب عرقلة مشاريعهم رغم وجود بعض القوانين التي تنظم سير النشاط السياحي.

2-2-عدم فعالية التسويق السياحي: تمتلك الولاية العديد من المؤهلات لكنها تعاني من العجز في التسويق لها، وهذا بسبب عدم التنوع في المنتوج التسويقي اللازم لتنشيط الحركة السياحية سواء من الناحية النوعية أو الكمية، والنقص الكبير للعمليات الإعلامية والإشهارية بالجانب السياحي للولاية.

2-3-غياب الدراسات السياحية: من أجل بناء أي استراتجية لا بد من توفر دراسات متعلقة بإمكانيات العرض السياحي المتاح والتي بواسطتها يمكن جلب السياح، وأيضا دراسة نوع الطلب على المنتجات السياحية، لكننا نجد أن مثل هذه الدراسات غير موجودة و هذا ما يفسر وجود مشاريع سياحية غير ملائمة.

2-4-ضعف مشروعات البنية التحتية و هياكل الاستقبال: تفتقد الجزائر كثيرا إلى هذه الهياكل سواء من ناحية الكم أو النوع فوجود بعض الفنادق لا يفي بالغرض ، كما نفتقد الولاية لمشروعات

البنية التحتية مثل المواصلات، حيث نجد أن بعض المناطق السياحية معزولة، وهناك نقص كبير في الهياكل الترفيهية وعدم تلائم الدعم المالي الحالي مع مميزات الاستثمار السياحي.

2-5-عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي: رغم الدور الذي تلعبه السياحة والصناعات التقليدية في الاقتصاد ورغم الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا، يبقى هذا القطاع الحساس يسجل تأخرا ويعاني من مشاكل متعددة أهمها المشكل الأمني وتعرض السياح للخطر خاصة من الإرهاب وكذا غياب الأمن[25]، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية فقد شلت الحركة السياحية، فالعشرية السوداء خلقت تخوفات لدى السياح الأجانب و الجزائريين للمجيء إلى الجزائر وعدم وجود شرطة للسياحة تعمل على حماية السياحة ومراقبة الحفاظ على المواقع السياحية وخاصة الأثرية.

2-6- تدهور التراث الطبيعي والثقافي: وهذا التدهور متواصل سواء بفعل الإنسان أو بسبب العوامل الطبيعية، وفي غياب سياسة حمائية لهذه الموارد فإنها تبقى مهددة بالتشوه وبذلك تشوه صورة الجزائر السياحية[26].

2-7- نقص الإعلام و الإشهار للمناطق السياحية: هناك ذهنيات بعض الأفراد الذين مازالوا يرون في السياحة مصدر اعتداء على التراث الثقافي والعادات المحلية،كما أن عدم وجود مواقع الكترونية للتعريف بالمناطق السياحية بميلة أدى إلى تجاهلها من طرف السياح ، وعدم وضع الأدلة والخرائط السياحية، إضافة إلى نقص القيام بمهرجانات والإشهار بها عبر وسائل الإعلام والاتصالات كالتلفزة والجرائد وغيرها .

2-8- نقص التكوين و المواد البشرية المتخصصة في السياحة: وذلك بسبب نقص مدارس التكوين للأفراد حول السياحة خاصة في مجال ادارة الفنادق و الطبخ و الاستقبال وكل ما يتعلق بالسياحة وذلك راجع لـــغياب النظرة التجارية، غياب أدوات التسيير، ضعف الأنشطة الترقوية، ضعف تكوين المسيرين لا ترقى للمستوى المطلوب وذلك لقلة تكوينهم.

ثالثا: الحلول المقترحة لتحقيق التنمية المحلية:

بعد ما تم التطرق إليه من المشاكل والعوائق التي تقف أمام نجاح التنمية المحلية، سيتم اقتراح مجموعة من الحلول من أجل التغلب عليها، ومن أهمها ما يلي:

1- تشجيع المقاولاتية وترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أحد اهم الأساليب المستخدمة في تعبئة الموارد وحشد دعم القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية، وتكفل الخواص بتقديم الكثير من الخدمات ، وهو ما يجنب الجماعات المحلية إنفاق كثير من الأموال ، فهي تسمح بتشغيل مدخرات الافراد اقتصاديا بالإضافة إلى ما توفره من دخل ومناصب شغل كما أن هذه المؤسسات تلعب دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها،ومنه يمكن إنشاء أعداد كبيرة منها كوسيلة لتدعيم الحراك الاقتصادي خصوصا في المناطق الريفية والمعزولة كما أنها تعد إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم، بالإضافة إلى كونها تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للجماعات المحلية من خلال الاقتطاعات الضرائب المختلفة[27].

2-تدعيم المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية:

من المقومات الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في تجسيد التنمية المحلية المستدامة نجد المشاركة الشعبية لأنها تمثل مختلف الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهدافهم المشتركة، فعندما يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك سيسعون إلى تحقيق تلك الأهداف، والارتقاء بوحدتهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات وهو فعالية أكبر لعملية التنمية المحلية ويقلل تكاليفها.

3-تطوير وإصلاح نظام الجباية:

من خلال محاولة تقريب ادارة الجباية من المواطن و اشراك الجماعات المحلية في وضع نظامها و تحديد وعاء الضريبة ونسبتها وكيفية تغطيتها، خاصة أن الجماعات المحلية هي المستفيدة الأولى من الجباية المحلية، وكذلك تخلي الدولة للإدارة المحلية عن بعض الضرائب وهو ما يؤدي إلى تحسين وضيفتها المالية وبذلك تعفى الدولة من منح إعانات التسيير والتجهيز لهذه الهيئات.

4- تنمية قطاع السياحة لدعم التنمية المحلية:

تعد التنمية السياحية فرصة لتطوير النشاط الاقتصادي والحصول على موارد جديدة للإدارات المحلية ، باستغلال مختلف المواقع الجغرافية والتاريخية والبيئية لكل ولاية ، وعليها السهر على تطبيق القوانين والأنظمة الرامية لازدهار النشاط السياحي في الدولة و انشاء المقاولات

والهيئات المحلية ذات الطابع السياحي والمحافظة على الأماكن والمعالم السياحية فيها والعمل على استثمارها والمبادرة باتخاذ الاجراءات التي من شأنها توسيع القدرات السياحية، وذلك بالتركيز على:

4-1-رفع قدرات الاستقبال:

إن عملية رفع قدرات الاستقبال والتي تعد قاعدة أساسية لتوسع وتطور القطاع تحل عن طريق الاستثمار السياحي والذي من خلاله يمكن توفير مختلف مراكز الاستقبال والإيواء ، من خلال زيادة الاستثمارات ،و لقد تكيف التشريع الجزائري الخاص بالاستثمار مع متطلبات اقتصاد السوق وكذلك ظروف الاقتصاد الوطني، فجاء القانون التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 والذي يعتبر تحول هام في ميدان ترقية ودعم الاستثمار العام والخاص الوطني والأجنبي[28]، ولكن رغم ذلك تبقى سياسة تشجيع الاستثمار التي عمدت الدولة إلى إعطائها مازالت تحتاج إلى المزيد من التطوير و التنفيذ لتتناسب مع مختلف الفئات.

4-2- تنويع العرض:

يتعلق الأمر بتنمية و توسيع المنتجات السياحية وتنويعها ومسايرتها للطلب الدولي السياحي الجديد، من خلال دراسة قبلية للسوق السياحية العالمية وكذلك للطلب الجديد الذي يمكن أن يظهر والزبائن المحتملين وانتظاراتهم والمنتوجات التي يرصدونها، كما تتمحور هذه العروض السياحية الإضافية حول تثمين الرصيد الثقافي والحضاري وذلك بترميم الآثار والمعالم التاريخية، حيث أن وزارة الثقافة تقوم بهذه العمليات على المستوى الوطني مثلما يحدث في حي القصبة بالجزائر العاصمة لتعيد لهذا الحي القديم طابعه المعماري الأصلي والذي سيجلب إليه لا محالة السياح، وكذلك إعلام السائحين بالأماكن والمعالم الدينية و إقامة التظاهرات الرياضية والعلمية والثقافية...الخ.

4-3- تدعيم النوعية:

ويدخل في هذا الإطار تدعيم نوعية (جودة) الخدمة المقدمة للسائح وتحسين المحيط السياحي مثل المدن والمناطق السياحية، وكذلك تكوين الموارد البشرية التي تعتبر هامة أيضا في تقديم النوعية الجيدة للمنتج السياحي[29].

– تدعيم نوعية (جودة) الخدمة:

إن ترقية وتدعيم النوعية أو الجودة يعتبر من الأولويات لتنسيق القطاع السياحي ودفعه وضمان انطلاقة صحيحة له من خلال الارتقاء إلى مقاييس الخدمات الدولية المنافسة، ولذلك يتوجب اتخاذ إجراءات لتحسين هذه الوضعية التي يمكن أن ترهن من حظوظ العرض السياحي الجزائري ، ومن أجل تدعيم النوعية لابد من:

- متابعة عمليات التقييس ومراقبة النشاطات والمهن السياحية وتحسين النوعية عن طريق مواصلة تقييم وتنظيم نشاطات وحدات الفندقة والسياحة.
- تكييف القانون المتعلق بوكالات السياحة والأسفار مع المعطيات الاقتصادية الجديدة.
- تصنيف المؤسسات الفندقية مع النظم الدولية.
- ضبط معايير استغلال الحمامات المعدنية.
- محاربة الممارسة اللاشرعية للمهن والنشاطات المقننة مثل الدليل والترجمان.
- تنمية وظيفة مراقبة النوعية وذلك على المستوى (الوطني) الكلي والجزئي (أي المؤسسة) وذلك قصد تطهير المهن وضمان أصالة ونجاعة المنتجات[30].

– تحسين محيط السياحة.

لا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه المحيط في النشاط السياحي حيث أنه يتوجب تحسين هذا المحيط وذلك بتظافر الجهود بين مختلف الهيئات والقطاعات ، من خلال توفير الحماية الصحية للمناطق السياحية وذلك بمحاربة كل الأمراض المعدية التي يمكن أن تنتشر فيها، وإنشاء المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة والمتطورة في هذه المناطق وكذلك على مستوى المطارات والموانئ ويعتبر ذلك كضمان لصحة السياح وتوفير النظافة العمومية والغذائية في هذه المناطق وتجميلها والمحافظة علي المواقع السياحية، هذا بالإضافة الى توفير التسهيلات الخاصة بتنقل السياح مثل: تسهيل عملية منح التأشيرات للسياح وأمتعتهم، والسماح لوكلاء الأسفار والسياحة المعتمدين بالدخول إلى المطارات لاستقبال أفواجهم السياحية، وكذلك ضرورة تكييف النقل الجوي مع متطلبات الطلب السياحي وتطوير نشاطات الرحلات البحرية ووضع سياسة جيدة في ميدان تنظيم الرحلات.

– تكوين الموارد البشرية وتكييفها مع متطلبات السياحة العصرية:

وعليه لابد من وضع جملة من التدابير لتنمية وتنويع أنظمة التكوين والمؤهلات، والتمكين من اللغات الأجنبية وإنشاء علاقة بين المكون والمتكونين، ومواجهة الانشغالات المهنية لمختلف القطاعات السياحية وإدماجها في برامج التكوين، وضرورة إدراج وتنظيم الدخول إلى المتاحف والحظائر الطبيعية، وترميم المواقع الأثرية والتعريف بالأعياد المحلية والتقليدية[31].

4-4- تصحيح وترقية صورة الجزائر السياحية:

إن عملية تصحيح وترقية صورة الجزائر السياحية تعتبر وظيفة إستراتيجية وهامة من خلالها يتم تطوير القطاع، وذلك لإقناع المستهلكين بالمنتجات السياحية الجزائرية، من خلال إنتاج وتوزيع المعلومات السياحية باتجاه الجمهور الواسع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتنظيم حملات إعلامية وتحسين وتنمية علاقاته بالعامة ومع مختلف المؤسسات السياحية والمستهلكين والمساهمة في أعمال وعمليات ترقية صورة الجزائر، والمساهمة في عمليات ترقية الاستثمارات السياحية بالتنسيق بين القطاعات على الصعيد المؤسساتي.

4-5- تدعيم دور الحركة الجمعوية:

يلاحظ في الدول المتقدمة نشاط كبير لهذه الجمعيات والتي تساهم بشكل كبير في عملية ترقية السياحة وتقديمها على أحسن صورة سواء للمستهلك الوطني أو الأجنبي، والملاحظ أن هذه العملية متأخرة جدا على المستوى الوطني، وعليه لابد من تعزيز دور وعمل الحركات الجمعوية لاسيما الموجودة على مستوى الأقطاب السياحية وإعطائها الدعم المالي الضروري، من أجل المساهمة الفعالة في تنشيط وترقية السياحة لاسيما من ناحية نشر وعي سياحي لدى السكان الأصليين الذين ينظرون إلى النشاط السياحي نظرة ضيقة ومشوهة اتجاه السياح[32].

الخاتمـــــة:

تشكل التنمية المحلية إحدى الإشكاليات المطروحة حاليا في ولاية ميلة و الولايات الأخرى ، وسوف تعرف هذه الظاهرة وضعية أكثر تأزما بسبب عدم التوازن في تقسيم المشاريع التنموية بين البلديات، مما نتج عنه فوارق كبيرة بين البلديات إذا بقيت سياسة التنمية المحلية على حالتها، رغم أنها تتمتع بإمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية وسياحية لم تستغل في عملية التنمية المحلية، حيث نجد غياب القطاع السياحي في برامج التنمية المحلية واستعماله في فك العزلة، وهذا ما

يستدعي من الدولة الأخذ بعين الاعتبار الحلول للمشاكل التي تعاني منها التنمية المحلية و التنمية السياحية بشكل خاص، لأن تحريك السياحة وتطويرها داخليا وخارجيا يسمح بإيجاد فرصا كثيرة لتلبية الحاجات المختلفة للسكان المحليين وللسياح، في محاولة لانفتاح الولاية على مجالات أخرى أكثر تطورا من أجل خلق ديناميكية فيها والقضاء على البطالة وخلق مناصب شغل وتحقيق الأرباح، وهذا يستلزم معرفة نقاط قوتها وضعفها وربطها بالبيئة المحيطة، وإتباع المناهج العلمية كأداة فعالة للتسيير، يضمن للمؤسسات العمل داخل دائرة الفرص التسويقية حسب قدراتها.

المراجع والإحالات:

[1] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة ، ملف جغرافية المنطقة ص: 1.

[2] المرجع السابق ، ص ، 3-4

[3] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة ، ملف معلومات خاصة بالطلبة ص: 1.

[4] المرجع السابق ، ص: 2.

[5] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة ،ملف جغرافية المنطقة، ص: 3.

[6] الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع ,www.ons.dz يوم الاضطلاع 2015/11/08، الساعة:17:14.

[7] معلومات من مديرية التخطيط لولاية ميلة.

[8] المرجع السابق.

[9] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة ، ملف لمحات تاريخية لمعالم ميلة ، ص 13 .

[10] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة ، دليل المستشرف في القطاع السياحي بميلة، ص: 10، 11.

[11] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة ، ملف لمحات تاريخية لمعالم ميلة ، ص: 1.

[12] المرجع السابق ، ص ص: 1 – 5.

[13] المرجع السابق ، ص ص: 7 – 9 .

[14] المرجع السابق ، ص ص: 10 ، 11.

[15] المرجع السابق ، ص: 12.

[16] معلومات من مديرية الثقافة لولاية ميلة ، ملف الثرات ، ص: 1.

[17] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة، ملف كتيب ميلة عن مجلة منبر الإمام مالك تصدر عن الزاوية الحملاوية العدد السادس ص ص: 34 – 39.

[18] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة، ملف كتيب ميلة عن مجلة منبر الإمام مالك تصدر عن الزاوية الحملاوية العدد السادس ص ص: 34 – 39.

[19] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة.

[20] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة.

[21] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة.

[22] الهام يحياوي ، ملتقى واقع السياحة بولاية ميلة في الجزائر وآفاق تطويرها، جامعة باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، 2012 ، ص:14.

[23] بن عيشي عمار،الادارة المحلية و دورها في تجسيد أبعاد التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية بسكرة،كتاب الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 19و 20 أكتوبر 2015، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف –ميلة–، ص ص: 982-984.

[24] معلومات من مديرية السياحة لولاية ميلة ، دليل المستشرف في القطاع السياحي بميلة، ص:15.

[25] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16 ، نوفمبر 2000، ص:51.

[26] لويزة قويدر، السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001-2002، ص:165.

[27] بوزليفة صابر ، نور الدين بيطاط، تمويل التنمية المحلية المشاكل والحلول،كتاب الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح،يومي 19و 20 أكتوبر 2015، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف –ميلة–، ص:919.

[28] لويزة قويدر ، مرجع سبق ذكره، ص، 170- 171.

[29] لويزة قويدر ، مرجع سبق ذكره، ص ، 189- 190.

[30] لويزة قويدر ، مرجع سبق ذكره، ص ، 191 -192.

[31] لويزة قويدر ، مرجع سبق ذكره، ص ، 193-194.

[32] لويزة قويدر ، مرجع سبق ذكره، ص ، 200.